

الحرية

إن الحرية مفهوم يمكن أن يدرك من خلال الخطاب الذي نمارسه بمعان متغيرة. فالحرية بالنسبة للعبد هي أن يكون سيد نفسه، والحرية له. والحرية بالنسبة لشخص تعوله الأسرة تتجلى في اليوم الذي يستطيع فيه تأمين حاجياته. إلا أن التفكير الفلسفي دأب في إتيان مقاربات تحاول أن تجد منطلقاتها في تحديد حقيقة الإنسان تارة وفي علاقة الفرد بمجتمعه تارة أخرى، وبالتالي التفكير في طبيعة الحرية ذاتها وفيما إذا كانت فردية أو مؤسساتية. إن هذه الشذرات تستطيع أن تساعدنا على إثارة تفكير فلسفي أولى حول مفهوم الحرية (رفقة ثلة من المفكرين والفلاسفة) خلال الاستنناس بالتساؤلات التالية : هل تقود الحتمية إلى إقصاء مطلق للحرية؟ ما هي طبيعة العلاقة الموجودة بين الحرية والإرادة؟ هل يمكن اعتبار الامتثال للقانون إقصاء للحرية؟

1. الحرية والحتمية (*)

يؤكد عبد الله العروبي، أنه على الرغم من أن التجربة بينت أن بإمكان العلم أن يخدم الحرية أو يلغيها، تعود الناس أن ينظروا إلى نتائج بتوجس وارتياح: فكما تقدم العلم، تولد عند الناس هاجس من الخوف يستشعرهم بأن حريتهم أصبحت مهددة. كما بين المفكر أن إشكالية العلاقة بين الحتمية والحرية تمتد جذورها في التاريخ، حيث كانت في القرون الوسطى تندرج ضمن ما يعرف ب"مسألة الجبر والاختيار" في الوقت الذي نتجه فيه، اليوم، نحو محاولة إيجاد موقع للتصالح بين الوجدان والعلوم الطبيعية.

ويمكن اعتبار موقف ابن رشد، من المواقف الإسلامية التي تتحرك في إطار مسألة الجبر والاختيار لتتجاوزها. هكذا نجد الفيلسوف، يؤكد، بأن الفعل الإنساني الذي يتجه إلى معرفة أسباب الموجودات الخارجية، نابع من قدرة الإنسان ذاته. نجدها ترجع إلى الخالق. بل إنه سبحانه، من وهب الإنسان القدرة على إتيان الأسباب ومعرفتها. من هذا المنطلق، يبدو أن ابن رشد، يسعى إلى موقعة الفعل الإنساني بين الحرية والحتمية وذلك من خلال التوفيق بين الحرية في الفعل والقدرة الإلهية. إلا أن الفيلسوف يريد أن يناقش، أيضا، بعض التصورات الكلامية التي تلغي العلاقة بين الأسباب والنتائج، لأنه يعتبر هذا الإلغاء قولا سفسطانيا ومبطلا للعلم.

أما الفيلسوف المعاصر ميرلوبنتي Merleau-Ponty ، فإنه ينطلق من نقد توجيهين : هو ينتقد، من جهة، الطرح الذي يؤكد أن الحرية موضوعية أو لأسباب داخلية. و ينتقد، من جهة أخرى، الطروحات التي تؤكد أن الوجود البشري قائم على الحتمية فقط، لأنه إما خاضع لأسباب

ويرى الفيلسوف، في مقابل ذلك، أن الفعل البشري فعل حر في سيرورته وتحديد غاياته. فالفرد من يختار مراحل فعله بكامل الحرية. ذلك، لا يقود مبدئيا إلى تأكيد حرية مطلقة، لأن منطلق الفعل ليس بالضرورة من اختيار الفرد. يتخذ إزاءها مواقف أو أن يتهج سلوكات. فالمواقف والسلوكات وحدها تعبر عن الحرية، أما أسبابها فهي مفروضة على الذات. وعليه، يتصور ميرلوبنتي الفرد باعتباره بنية سيكولوجية وتاريخية، يتداخل فيها ما هو ذاتي بما هو موضوعي. ومن ثم يمكن اعتبار الإنسان كملتقى لسلسلة من العلاقات ليس من المهم معرفة مصادرها، لأن تلك العلاقات في حد ذاتها تجسد الأهم.

إن ما عبر عنه الفيلسوفان السابقان يدعو إلى طرح التساؤل عن نوعية العلاقة التي يمكن تكون بين الحرية والإرادة .

2. الحرية والإرادة

ينطلق كانط من موقف فلسفي أخلاقي يحدد فيه حقيقة الإنسان في وجوده العقلي : فإذا كان الإنسان يتميز بالعقل، فإن هذا الأخير هو يضمن للحرية والإرادة معناهما. بل، إن العقل، هو الذي يضمن للقانون الأخلاقي مصداقيته.. ومن ثمة لا يمكن للإنسان أن يسمو بذاته فوق الأشياء إلا باعتبار النشاط الإنساني مؤسسا على الواجب الأخلاقي، وبالتالي نشاطا يترجم حرية الإنسان ومسؤوليته. لهذا بين كانط، أ إنسان يتنازل عن استخدام عقله، يتحتم عليه أن يعيش في ظل وصاية من يقوم بالأشياء بدله، وهكذا يتحول إلى شخص تابع، عديم الإرادة والحرية. وبهذا المعنى، يصبح العقل، في نظر الفيلسوف، مرادفا للحرية والإرادة. ويصبح من يستخدم عقله صاحب إرادة حرة.

ينطلق كانط من موقف فلسفي أخلاقي يحدد فيه حقيقة الإنسان في وجوده العقلي : فإذا كان الإنسان يتميز بالعقل، فإن هذا الأخير هو يضمن للحرية والإرادة معناهما. بل، إن العقل، هو الذي يضمن للقانون الأخلاقي مصداقيته.. ومن ثمة لا يمكن للإنسان أن يسمو بذاته فوق أشياء إلا باعتبار النشاط الإنساني مؤسسا على الواجب الأخلاقي، وبالتالي نشاطا يترجم حرية الإنسان ومسؤوليته. لهذا بين كانط، أن كل إنسان يتنازل عن استخدام عقله، يتحتم عليه أن يعيش في ظل وصاية من يقوم بالأشياء بدله، وهكذا يتحول إلى شخص تابع، عديم الإرادة والحرية. وبهذا المعنى، يصبح العقل، في نظر الفيلسوف، مرادفا للحرية والإرادة. ويصبح من يستخدم عقله صاحب إرادة حرة.

إذا كانت هذه الأفكار تجسد اختلافا فلسفيا حول قضايا تنسب إلى الذات البشرية؛ فكيف يا ترى ستكون المواقف بالنظر إلى الحرية في علاقتها بالقانون؟ !

3. حرية والقانون

H. Arent أنه من الصعب تأكيد وجود حرية باطنية وجدانية بعيدا عن الاحتكاك بالواقع. ومن هذا المنطلق، فإن الحرية لا يمكن أن تترك إلا من خلال الممارسة السياسية؛ لأن من شأن هذه الحرية أن تطبع الفكر والإرادة، وتمكن الفرد من ترجمة أفكاره عمليا . علما بأن الحرية لم تكن دائما هي أساس التنظيمات الاجتماعية، فالأسرة والقبيلة مثلا تنظيمان يقومان على القرابة، ويشكلا تالفا اجتماعيا من أجل البقاء. كما تجسد التنظيمات الاستبدادية الغياب المطلق للحرية. بل يمكن القول، إن الحرية ستتحول إلى إرهابات داخلية غامضة غير قابلة للبرهنة (مثلا قد تتحول الحرية إلى طموح أو إلى أماني ...).

Constant . B ، في وقت سابق، أن يعالج إشكالية الحرية في إطار مبدأي الحق والواجب، من خلال التأكيد على أن الحرية تتجسد في الحق الذي يملكه في عدم الامتثال لشيء آخر غير القانون. هكذا، سيتمكن الفرد من التعبير أفكاره وآرائه، ومن التمتع بممتلكاته دون مساعلة. بل، إن الفرد يضمن لنفسه حرية الاجتماع والتجمع، وأن يصبح فاعلا اجتماعيا وسياسيا..

إن قراءة سريعة لهذه الأفكار، تبين أن إقرار المفكر بالامتثال للقانون تأكيد في ذات الوقت بحضور الواجب. لأن الحرية التي يكفلها القانون حرية مؤسساتية، تحد من الحرية الفردية إذا كانت تمس بالمصلحة العامة.

كتخريج لهذا الدرس ، يتبين أن إثارة مفهوم الحرية يمكن أن يمتد، من المقاربة الفلسفية التي تحاول أن تعالج الإشكالية من منطلق يرتبط بكينونة الإنسان، لينتهي بمقاربة سياسية واقعية وميدانية. كما أن المقاربة السياسية، ليس من شأنها أن تلغي الأبعاد الأخلاقية للمفهوم. وحرى بنا، أن نعرف، أن تفكير عامة الناس لا يستطيع أن يتمثل مفهوم الحرية إلا في المجال الواقعي، وبالتالي السياسي. ا يتحتم العمل على أن يدرك الناس هذا المفهوم في أبعاده الواقعية وليس في أبعاده المجردة أو الصورية. ومن ثم، لا بد أن تقوم تربية النشء على ممارسة الحرية على مستوى الأسرة والمدرسة، وذلك من خلال إشراكهم في اتخاذ القرارات والتوجهات استشارة وتطبيقا. ك أن يعود الأفراد على ممارسة الحرية في إطار مؤسساتي.

(*) : بالنسبة لرأي يؤكد الحرية المطلقة يمكن الرجوع إلى موقف سارتر في درس التي الشخص خصوصا وأنه من ينتقدها ميرلوبنتي

